الرقابة القضائية على التحكيم في عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: دراسة تحليلية في التشريع الأردني

إعداد

محمد تيسير الجبور

المشرف

الدكتور/ محمد فهمي الغزوي

جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في بيان نطاق الرقابة القضائية على احكام التحكيم في عقود الشراكة الاستثمارية بين القطاع العام والخاص، كما تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال بيان مفهوم وأنواع عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص وبيان الطبيعة القانونية لعقود الشراكة الاستثمارية بين القطاع العام والخاص والوقوف على اجراءات التحكيم ومدى موائمتها لعقود الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص وتحديد تطاق الرقابة القضائية على احكام التحكيم في عقود الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال الوقوف على التشريعات الوطنية والرجوع إلى التشريعات الدولية لاسيما اتفاقية نيويورك وواشنطن إذا لزم الأمر.

وقد أوصت الدراسة على ان المشرع الأردني يوكد على الطابع الإداري لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويظهر ذلك بوضوح في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونجح المشرع الأردني في وضع إطار قانوني خاص ينظم أهم القضايا المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين

العام والخاص من خلال قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأردني رقم (19) لسنة 2023، ونظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (9) لسنة 2023

واوصت الدراسة الدراسة بمنح القضاء الإداري الولاية العامة للنظر في جميع المنازعات الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعقود الإدارية، وذلك لتمكينه من ممارسة رقابته على العملية التحكيمية في عقود الشراكة الدولية الاستثمارية، كما وتوصي الدراسة بتعديل قانون التحكيم الأردني ليتضمن أحكاما مفصلة تتعلق بالتحكيم الدولي، نظرا لأهمية هذا النوع من التحكيم في عقود الشراكة الدولية الاستثمارية. كما تقترح على المشرع الأردني، بناء على السماح باللجوء إلى التحكيم في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تضمين نص يستثني هذا النوع من العقود من قائمة المسائل التي لا يمكن الصلح فيها، لتوضيح أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها طبيعة وأحكام مستقلة عن عقود الامتياز.